



الاتحاد الأفريقي

الاجتماع التمهيدي الثامن لقمة الاتحاد الأفريقي حول مسائل الجنسين
على هامش القمة السادسة والعشرين للاتحاد الأفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا، 17-21 يناير 2016

"2016: السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة"

بيان

نحن وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن مسائل الجنسين وشؤون المرأة الممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤتمرات الحكومية الدولية، وأعضاء شبكة حملة "المسائل الجنسانية هي أجندتي"، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الأفريقي للتنمية، والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع الخاص، المجتمعين بمناسبة الاجتماع التمهيدي الثامن لقمة الاتحاد الأفريقي حول موضوع الاتحاد الأفريقي لسنة 2016 "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة" من 17 إلى 21 يناير 2016 في أديس أبابا، إثيوبيا، بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي على هامش القمة السادسة والعشرين للدورة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛

1. نشير إلى موضوع الاتحاد الأفريقي لسنة 2016 "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة".
2. نؤكد مجدداً محتوى خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة والإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) وعقد المرأة الأفريقية (2010-2020) وإعلان وخطة عمل بيجين +20 وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات الأخرى ذات الصلة وإعلان سانديتون لرؤساء الدول والحكومات حول موضوع 2015: "سنة تمكين المرأة والنهوض بها نحو تحقيق أجندة أفريقيا 2063" والسياسات والأطر الأخرى المتعلقة بالمسائل الجنسانية:
3. نقدر التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإعلان سنة 2016 "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة".
4. نشير إلى الدورة الـ 27 لحملة "المسائل الجنسانية هي أجندتي" التي عقدت يومي 17 و 18 يناير 2016 في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا، تحت موضوع التطلع نحو 2020: تأمين حقوق المرأة من خلال المساواة بين الجنسين وإسكات البنادق في أفريقيا".
5. نرحب بانتخاب هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ونعرب عن تقديرنا لحكومة السودان على استضافة الدورة الافتتاحية للجنة الفنية المتخصصة.

6. نقرّ بالأطر العالمية والقارية والإقليمية والوطنية الموجودة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وملتزم بتنفيذ تلك الأطر والمساءلة المتبادلة بشأنها دون إعادة التفاوض على محتواها
7. ندرك الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء القارة. غير أن حقوق المرأة المتعلقة بالوصول إلى التعليم الأساسي وذي الجودة، وملكية الأصول والتحكم بها، والحصول على الصفقات العمومية، وفرص قيادة الأعمال المتدرجة، والاندماج في أطر التمويل، والتمثيل في مواقع صنع القرار وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تزال محدودة للغاية.
8. نلاحظ أن تنفيذ أطر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا تزال تشكل تحدياً بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية بسبب بطء التصديق عليها وإدراجها في القوانين المحلية فضلاً عن نقص الموارد الفنية والمالية لتفعيل أجندة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأن ثلاث (3) دول أعضاء فقط هي التي قدمت تقارير عن التدابير المتخذة لتنفيذ بروتوكول مابوتو على النحو المطلوب بموجب المادة 26؛
9. نقر بالمخاطر القائمة والناشئة التي تهدد التنمية الأفريقية، بما في ذلك تغير المناخ والصراعات والإرهاب، والانتشار غير المشروع للأسلحة والأوبئة الصحية (الإيبولا، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وما لها من تأثير سلبي غير متناسب على حياة المرأة ورفاهيتها ونشده أن الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة تلعب دوراً حاسماً في حياتها وأن أعداداً كبيرة من النساء والفتيات الأفريقيات لا تزال تموت سنوياً لأسباب تتعلق بالحمل.
10. نقدر التزام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حيث خصصوا موضوعين لعامي 2015 و2016 على التوالي لهذه الأولوية الرئيسية للتنمية وخاصة اعتماد ستة (6) مجالات ذات الأولوية الرئيسية بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء؛

نحن وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن مسائل الجنسين وشؤون المرأة الممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤتمرات الحكومية الدولية، وأعضاء شبكة حملة المسائل الجنسانية هي أجنديتي، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الأفريقي للتنمية، والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع الخاص نلتزم بما يلي:

11. **تقييم التقدم المحرز** بشأن مشاركة المرأة في صنع القرار والحياة السياسية والوظائف العامة والسلطة القضائية وغيرها من المجالات العامة على جميع المستويات بهدف تحديد التحديات والعوائق التي تحول دون مشاركتها الفعالة وكذلك وضع وتنفيذ استراتيجيات لتسريع تنفيذ هذه الالتزامات.

12. **تسهيل التشاور والاتفاق** على الفرص والثغرات والحلول لتعزيز تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وضمان أن تحتل المرأة مركز الصدارة في التنمية المستدامة والسلام والأمن والتكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

13. **تحديد طرق** مواعمة اللوائح والسياسات الوطنية من جهة وسياسات المؤسسات المالية والمستثمرين والشركات من جهة أخرى بشكل أوثق لتحسين الإدماج المالي للمرأة ومشاركتها الفعالة في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في عمليات إعداد الميزانيات وزيادة مراعاة السياسات الاقتصادية الكلية للمنظور الجنساني وتعزيز وصول المرأة إلى الصفقات العامة.

14. **رصد اتجاهات** الهجرة والنزوح، وخاصة التحديات وأثرها على المرأة واللاجئين والنازحين داخليا والفتيات وكذلك تحديد أفضل الممارسات لمعالجة مواطن الضعف الخاصة وتعزيز قدرات هذه المجموعة المستهدفة في أفريقيا وفي بلدان المقصد والعبور واعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتجار من أجل منع الاتجار عبر الحدود؛

15. **التعجيل** بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في القارة من خلال وضع إطار قاري للنتائج من أجل رصد الالتزامات الوطنية والإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن على جميع المستويات والإبلاغ عنها استنادا إلى نتائج الدراسة العالمية حول قرار مجلس الأمن رقم 1325 من بين دراسات رئيسية أخرى بشأن التحديات وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة والمجتمع المدني.

16. **مشاطرة** المعلومات المستكملة والتفكير في زيادة تمثيل الفتيات والنساء في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب والتعليم الصناعي والفني والمهني.

17. **تعزيز** تنفيذ المواثيق الموجودة المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والنتائج عن استمرار الممارسات التمييزية، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وضمان التصديق على بنود بروتوكول مابوتو المتعلقة بالصحة

الجنسية والإنجابية وإدماجها في القوانين الوطنية وتنفيذها، وتعزيز الدور الذي ينبغي أن يضطلع المجتمع به لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛

18. إتاحة الفرصة لمختلف أصحاب المصلحة للتشاور ومواجهة التحديات التي تعيق التقدم نحو إنفاذ حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات في أفريقيا، وكذلك تحديد وسائل تعزيز الحلول ذات الصلة بهدف ضمان التزام أكبر بتعزيز أفضل الممارسات.

نوصي مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بما يلي:

19. تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار في أجهزة الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع المادة 4(ل) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وينبغي أن تضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي وجود نظام للتناوب بين الرجال والنساء على مناصبي رئيس ونائب رئيس المفوضية. ونشيد بالاتحاد الأفريقي على تنفيذ حكم المساواة بين الجنسين على مستوى المفوضين والجهود المماثلة التي تم بذلها على مستوى المديرين.

20. الالتزام، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بوضع استراتيجية جديدة لمسائل الجنسين تعكس الأولويات الواردة في أجندة 2063، وأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر الأطراف الـ21 وتتماشى مع الأطر الحالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فضلا عن إنشا آليات أكثر قوة للرصد والإبلاغ والتقييم لدعم الاستراتيجية المذكورة.

21. مشاركة نتائج الاجتماع التمهيدي الثامن لقمة الاتحاد الأفريقي حول مسائل الجنسين الذي عقد على هامش الدورة العادية الـ27 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

22. تقييم تنفيذ الالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، مع الإشارة بشكل خاص إلى موضوع سنة 2015 "سنة تمكين المرأة والنهوض بها نحو تحقيق أجندة أفريقيا 2063" وعقد المرأة الأفريقية (2010-2020) ووضع استراتيجيات لمتابعة التدخلات بهدف تسريع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

23. إقرار وتنميين الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي اللذين تقوم بهما النساء في معظم الأحيان عن طريق إنفاذ القوانين الموجودة وإثارة الوعي لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن حماية حقوقهن وتنفيذ برامج لمساعدتهن على الحصول على ظروف عمل أفضل؛

24. **إنفاذ** وتعزيز المساواة بشأن القرارات والسياسات والأطر المتعلقة بحماية حقوق النساء والفتيات، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة ومواصلة إثارة الوعي ووضع استراتيجية مشتركة بشأن تنفيذ موضوع 2016 "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة".
25. **تنظيم** حملة قارية بشأن التصديق على بروتوكول مابوتو وإدراجها في القوانين الوطنية والقضاء على الممارسات التقليدية الضارة ومواءمة التشريعات الوطنية لتعكس حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة وإنشاء صندوق قانوني للنساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبي الاستغلال الجنسي والاعتداء للمساءلة وضمان الإدماج الفعلي للمرأة في حوارات السلام ومشاركتها فيها؛
26. **زيادة** مخصصات الميزانية للبرامج والمنظمات المتخصصة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز قدرات الجهات المعنية لضمان التعميم الفعال للإجراءات ذات الأولوية في جميع المجالات؛
27. **اعتماد** نهج متكامل لتنشيط الحوار بين أصحاب المصلحة في الاضطلاع بدور قيادي في المناصب العامة بحلول عام 2020 وحول الفرص والثغرات والحلول لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان وضع المرأة في صميم اهتمامات التنمية المستدامة والسلم والتكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا
28. **العمل** مع الممارسين وصناع السياسات ومنظمات المجتمع المدني ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لاستعراض تنفيذ برنامج المرأة والسلم والأمن في القارة والتعلم من مختلف الخبرات والتحديات والتفكير بصورة انتقادية فيما هو مطلوب لتسريع التنفيذ والرصد على جميع المستويات وكذلك في سبل المضي قدما.
29. **زيادة** الموارد المخصصة وتهيئة البيئة المواتية لزيادة مشاركة المرأة ودورها في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي التعليم والتدريب الفني والمهني.
30. **مواجهة** التحديات التي تعيق التقدم المحرز في إنجاز حقوق المرأة في الأرض والممتلكات في أفريقيا وكذلك تحديد وتعزيز النهج العملية للتصدي لهذه التحديات بهدف ضمان الالتزام بتشجيع النماذج الجيدة.

31. **تكثيف** الجهود لزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتعيينها في مناصب صنع القرار وخاصة في المجالات غير التقليدية مثل الجيش وزيادة حصتها من الصفقات العمومية والصناعة ودعم جهودها لتوسيع نطاق مشاريعها.

32. **الإشادة** بمفوضية الاتحاد الأفريقي بقيادة رئيستها سعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما على اعتماد وتنفيذ أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية الأولى التي تقر بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعامل أساسي لتحقيق التحول والتنمية في أفريقيا في جميع التطلعات السبعة (7) لأجندة أفريقيا 2063؛

33. **توجيه** الشكر إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي على تنظيم الاجتماع التمهيدي للقمة والبنك الإفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعمها ومساهمتها فضلا عن حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على حسن الضيافة.

اعتمد في أديس أبابا، إثيوبيا، بتاريخ 20 يناير 2016